

Distr.: General
4 July 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والستون

٢٦-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلاً في أفريقيا

ملحة عامة

موجز تنفيذي

الاستثمار محرك رئيسي للنمو والتنمية على المدى الطويل. وهو ضروري لبناء القدرات الإنتاجية، ولتحويل هيكل الاقتصادات، وتوليد فرص عمل، والحد من الفقر. وخلال العقد الماضي، كان أداء النمو الاقتصادي جيداً نسبياً في البلدان الأفريقية. بيد أن المعدلات المتوسطة للاستثمار في القارة الأفريقية لا تزال متدنية بالمقارنة مع ما يعتبر ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وهي متدنية أيضاً بالمقارنة مع المعدل المتوسط في البلدان النامية. وتشير هذه الحقائق إلى أن النمو الذي حققته أفريقيا مؤخراً قد يكون هشاً وأن من غير المحتمل التمكن من المحافظة عليه في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية. ولذلك يكون السؤال الرئيسي المطروح هو مدى قدرة الحكومات الأفريقية على حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو مطرد يحدث تحوّلًا. ويجري تناول هذه المسألة في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٤: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلًا في أفريقيا (Economic Development in Africa Report 2014: Catalysing Investment for Transformative Growth in Africa). ويؤكد هذا التقرير على



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-07449 070814 070814



* 1 4 0 7 4 4 9 *

الحاجة إلى تدعيم إسهام الاستثمار في النمو من خلال زيادة معدلات الاستثمار، وتحسين إنتاجية الاستثمارات القائمة والجديدة، وضمان أن يذهب الاستثمار إلى القطاعات الاستراتيجية والقطاعات ذات الأولوية التي تعتبر ذات أهمية حاسمة للتحول الاقتصادي. وهو يشدد أيضاً على أهمية تعزيز الروابط بين مؤسسات الأعمال المحلية ومؤسسات الأعمال الأجنبية، ووقف هروب رؤوس الأموال من أجل تخصيص المزيد من الموارد للاستثمار، واستخدام المعونة من أجل حفز الاستثمار وتعزيز التجارة الدولية بغية زيادة الاستثمار. وفي كل مجال من هذه المجالات، يؤكد التقرير على الحاجة إلى اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

مقدمة

١- دخلت أفريقيا القرن الحادي والعشرين على نحو إيجابي للغاية. إذ كان أداء النمو الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي جيداً بالمقارنة بالأداء التاريخي للنمو في القارة والمعدل المتوسط للنمو بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أداء النمو الذي حدث مؤخراً في أفريقيا، ثمة مؤشرات على أن بلدان القارة تشهد النوع الخطأ من النمو. بمعنى أن البطالة ما زالت واسعة الانتشار وأن النمو لم يؤدي إلى تحقيق خفض كبير في الفقر. وأحد أسباب زيادة البطالة في أفريقيا هو أن القارة لم تمر بالعملية الطبيعية للتحويل الهيكلي، التي تنطوي على التحوّل من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة المرتفعة الإنتاجية، داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات على السواء. وفي سياق العملية الطبيعية للتحويل الاقتصادي، تبدأ الاقتصادات بوجود نصيب مرتفع للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومع زيادة الدخل، يتراجع نصيب الزراعة ويرتفع نصيب الصناعات التحويلية. وتتواصل هذه العملية حتى يبلغ الاقتصاد مستوى مرتفعاً نسبياً من التنمية ينخفض في ظلّه نصيب الزراعة والصناعات التحويلية ويرتفع نصيب الخدمات. ولم يمر التغير الهيكلي الملحوظ في أفريقيا بهذه العملية. فخلال العقود الثلاثة الماضية، انتقلت القارة من حالة تستحوذ فيها الزراعة على نصيب مرتفع من الناتج إلى حالة يسيطر فيها على الناتج قطاع الخدمات، خصوصاً الأنشطة المنخفضة الإنتاجية داخل هذا القطاع. وقد جرى هذا التحويل دون أي نمو يُعتد به في الصناعات التحويلية، وهو أمر ذو أهمية بالغة لخلق فرص عمل. ولذلك لم يكن من المستغرب أن شهدت أفريقيا زيادة في البطالة خلال العقد الماضي.

٢- وثمة سبب آخر لكون النمو الذي سُجل مؤخراً في أفريقيا لم يكن له تأثير عميق على مسألة الحد من الفقر أو خلق فرص عمل، وهو أن هذا النمو لم يترافق مع تنمية القدرات الإنتاجية، التي تكتسي أهمية حاسمة في توليد فرص عمل لائقة وفي الحد من الفقر. وتثير هذه القضايا الهيكلية المرتبطة بالنمو الذي شهدته البلدان الأفريقية مؤخراً تساؤلاً حول الكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان تحقيق النمو المرتفع والمطرّد والتحوّل الضروري للحد من الفقر. وقد حدد الأونكتاد (٢٠١٢) الاستثمار على أنه أحد المحركات الرئيسية للتحويل الهيكلي. وعلاوة على ذلك، تشير دراسات بحثية إلى أنه لكي تحقق البلدان الأفريقية تقدماً يُعتد به في مجال الحد من الفقر فإنه سيتعين أن تحقق معدلات نمو تبلغ نحو ٧ في المائة فما فوق في فترة الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل، وهذا يتطلب معدلات استثمار تبلغ ٢٥ في المائة فأعلى من الناتج المحلي الإجمالي. وتقل معدلات الاستثمار في أفريقيا حالياً عن هذه العتبة بكثير. وهي منخفضة أيضاً بالمقارنة مع ما هو مشاهد في البلدان النامية السريعة النمو. ولذلك، يكتسي تعزيز الاستثمار أهمية استراتيجية بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية العامة في البلدان الأفريقية. وهذا الأمر لا بد منه أيضاً إذا ما كان لأفريقيا أن تحقق نمواً مطرداً وأن تتحول إلى قطب من أقطاب النمو العالمي في القرن الحادي والعشرين.

٣- وفي ضوء هذه الخلفية، فإن 'تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٤: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوُّلاً في أفريقيا' يستكشف كيفية تعزيز واستخدام الاستثمار من أجل دعم التحول الاقتصادي والنمو المطرد في أفريقيا. ويشير مصطلح "الاستثمار" على النحو المستخدم في التقرير إلى مجموع الاستثمار في الاقتصاد، وهو ما يشمل الاستثمار العام والاستثمار الخاص. ويتألف الاستثمار الخاص من استثمارات المستثمرين المحليين من القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. ويعكس تركيز التقرير على مجموع الاستثمارات حقيقة مفادها أن جميع مكونات الاستثمار مهمة للنمو والتنمية؛ ولذلك ينبغي أن تركز السياسات على كيفية استغلال أوجه التكامل فيما بين المكونات المختلفة بدلاً من تعزيز أحد المكونات على حساب مكون آخر. ويُسلط الفرع التالي من هذا التقرير الضوء على بعض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المشار إليه.

أولاً- الاستثمارات الرئيسية

ألف- معدلات الاستثمار المنخفضة

٤- معدلات الاستثمار المنخفضة في البلدان الأفريقية بالمقارنة مع متوسط هذه المعدلات في البلدان النامية تبعث على القلق، بالنظر إلى أن الاستثمار هو أحد المحددات الرئيسية للنمو في الأجل الطويل وهو أمر لا بد منه لبناء القدرات الإنتاجية، ولخلق فرص عمل، وللمحد من الفقر في أفريقيا. وكان معدل الاستثمار في أفريقيا يبلغ في المتوسط نحو ١٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، بالمقارنة مع معدل قدره ٢٤ في المائة للبلدان النامية ككل. وبالمثل، بلغ متوسط معدلات الاستثمار في أفريقيا، في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، نحو ١٩ في المائة، مقابل ٢٦ في المائة للبلدان النامية ككل.

٥- وتُخفي معدلات الاستثمار المتوسطة في أفريقيا فروقاً كبيرة فيما بين البلدان. فنادرًا ما تسجل البلدان الأفريقية معدلات نمو مرتفعة تكون في حدود ٢٥ في المائة فما فوق. وخلال العقد الماضي، حققت مجموعة صغيرة فقط من هذه البلدان معدلات استثمار مطردة قدرها ٢٥ في المائة فما فوق، وهي بوتسوانا، والجزائر، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، والكونغو، وليسوتو.

٦- وتوجد لدى أغلبية البلدان الأفريقية معدلات استثمار منخفضة. فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، على سبيل المثال، كانت معدلات الاستثمار المتوسطة في البلدان التالية أقل من ١٥ في المائة: أنغولا، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزمبابوي، وسوازيلند، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، وليبيا، ونيجيريا. وتشير الدراسات البحثية أيضاً إلى أن معدلات الاستثمار في أفريقيا تقل عن المستويات المثلى بمعنى

أما أقل من المستوى اللازم للحد من الفقر على نحو مستدام وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية كالأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، فاستناداً إلى بعض الدراسات، تحتاج البلدان الأفريقية إلى معدل استثمار يتراوح بين ٢٥ و ٣٣ في المائة كي تتمكن من تحقيق معدل نمو قدره ٧ في المائة، وهو المعدل الذي تشير التقديرات إلى أنه ضروري لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف المتمثل في خفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولم تتمكن معظم البلدان الأفريقية من تحقيق هذا الهدف.

باء- المشكلات الهيكلية المتعلقة بالنمو الذي تحقق مؤخراً

٧- في جانب الطلب، كان الاستهلاك هو المحرك الرئيسي للنمو الذي تحقق مؤخراً، ولم يطرأ أي تحسن ملحوظ على معدلات الاستثمار المتوسطة في أفريقيا خلال العقد الماضيين. ورغم أن الاستهلاك هو مصدر هام من مصادر الطلب المحلي، ورغم أنه كان المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا خلال العقد الماضي، فإن استراتيجية نمو قائمة على الاستهلاك لا يمكن أن تستمر في الفترة الممتدة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل لأنها تؤدي، في الكثير من الأحيان، إلى فرط الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية. ويشكل ذلك تحديات لبقاء ونمو الصناعات المحلية ولبناء القدرات الإنتاجية ولخلق فرص عمل. ويتسبب ذلك أيضاً في حدوث تدهور في ميزان الحساب الجاري، سيتعين تصحيحه أو عكس اتجاهه في المستقبل بغية الحفاظ على القدرة على تحمل الديون الخارجية. وقد بينت التجارب أن عكس اتجاه ميزان الحساب الجاري يتطلب، في الكثير من الأحيان، خفضاً جذرياً في الاستهلاك، مما يؤثر تأثيراً سلبياً شديداً على النمو. وبينما يمكن أيضاً أن يتسبب انتعاش الاستثمار في حدوث تدهور في الحساب الجاري، تشير الأدلة في الآونة الأخيرة إلى أن التغلب على العجز في الحساب الجاري بفضل حالات انتعاش الاستثمار التي تزيد من القدرة على إنتاج السلع القابلة للتداول هو أمر يرتبط بتحقيق أداء في مجال النمو يكون أفضل من حالات التغلب على العجز التي يحررها انتعاش الاستهلاك (Klemm، ٢٠١٣).

٨- وينطوي النمو الذي سجلته أفريقيا مؤخراً على مشكلات هيكلية أيضاً من منظور العرض أو من منظور قطاعي. فهو، على سبيل المثال، لم يكن نمواً يفضي إلى تحول. ورغم أن أفريقيا قد حققت نمواً مرتفعاً ومطرداً خلال العقد الماضي، فما زال يتعين على كثير من البلدان أن تمر بالعملية المعتادة للتحول الهيكلي، المتسمة بالتحول من أنشطة منخفضة الإنتاجية إلى أنشطة مرتفعة الإنتاجية، وكذلك بتراجع نصيب الزراعة في الناتج وفي العمالة وتزايد نصيب الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة في الناتج. وتشير البيانات المتاحة إلى أن نصيب الصناعات التحويلية في مجموع القيمة المضافة قد تراجع خلال العقد الماضيين. فقد انخفض من متوسط قدره ١٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ إلى متوسط قدره ١١ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١. وعلاوة على ذلك، فإن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر هيمنة

على الاقتصادات الأفريقية حالياً. إذ نصيبه في مجموع القيمة المضافة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ نحو ٤٧ في المائة، بالمقارنة مع ٣٧ في المائة للصناعة و١٦ في المائة للزراعة. ومن حيث الديناميات، سجل قطاع الخدمات خلال الفترة نفسها معدل نمو بلغ في المتوسط ٥,٢ في المائة، مقابل ٥,١ في المائة للزراعة و٣,٥ في المائة للصناعة. وبما أن قطاع الخدمات يشهد أعلى معدل للنمو وكذلك أعلى نصيب من القيمة المضافة، فإن إسهامه في النمو قد ظل أعلى من إسهام القطاعات الأخرى.

٩- وهذا النمط من التغيير الهيكلي يختلف اختلافاً كبيراً عما يمكن توقعه، لأن أفريقيا ما زالت في مرحلة مبكرة من التنمية. وكقاعدة عامة، لا يؤدي قطاع الخدمات في المراحل الأولى من التنمية هذا الدور المهيمن في أي اقتصاد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هيمنة قطاع الخدمات مبعث قلق لأن الأنشطة المنخفضة الإنتاجية، كالخدمات غير الرسمية والخدمات غير القابلة للتبادل التجاري، هي التي تحركه. وتبين هذه الحقائق أن النمو الذي تحقق مؤخراً في أفريقيا هو نمو هش ومن غير المحتمل استمراره في الفترة الممتدة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل إذا ظلت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه.

جيم - زيادة إنتاجية الاستثمار

١٠- يشير المعدل الترايدي للعلاقة بين رأس المال والناتج، الذي يقيس درجة عدم الكفاءة في استخدام رأس المال، إلى أنه قد حدثت زيادة يُعتد بها في إنتاجية الاستثمار الإجمالي على مدى العقدين الماضيين. وتُحسب هذه النسبة بطريقة يُستنتج معها أنه عندما تصبح هذه القيمة أعلى في الاقتصاد فإن ذلك معناه أن إنتاجية رأس المال تكون أقل. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن المعدل الترايدي المذكور في حالة أفريقيا كان يبلغ ٤,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، بالمقارنة بـ ٧,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في إنتاجية الاستثمار في أفريقيا. وتشير هذه البيانات أيضاً إلى أن إنتاجية الاستثمار في أفريقيا، بالمقارنة بمجموعات البلدان النامية الأخرى، كانت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ أعلى بكثير منها في البلدان النامية في أمريكا وأعلى بقليل منها في البلدان النامية في آسيا.

١١- ويشكل ذلك تحولاً كبيراً بالمقارنة بالتسعينيات، عندما كانت إنتاجية الاستثمار أقل في أفريقيا مما كانت عليه في مجموعات البلدان النامية الأخرى. ورغم حدوث تحسن كبير في إنتاجية الاستثمار على المستوى الإجمالي، فإن إنتاجية الاستثمار في ٢٢ بلداً أفريقياً لم تتغير أو تراجعت بين الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ والفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، مما يشير إلى ضرورة أن تبذل البلدان الأفريقية المزيد من الجهود للمحافظة على إنتاجية الاستثمار الإجمالي أو لتحسين هذه الإنتاجية بناءً على الزيادات التي تحققت مؤخراً فيها.

دال - الاستثمار العام مهم للنمو

١٢ - كثيراً ما يُدفع بأن الاستثمار الخاص وليس الاستثمار العام هو الاستثمار المهم للنمو. بيد أن نتائج الدراسات المُجرّاة على المستوى القطري التي تستخدم البيانات الأفريقية تشير إلى أن الاستثمار العام مهم أيضاً للنمو في أفريقيا ويحفز أو يكمل الاستثمار الخاص. فعلى سبيل المثال، خلص ساماكي (Samake) (٢٠٠٨) إلى أن الاستثمار العام يتداخل في الاستثمار الخاص وأن لكلا النوعين من الاستثمار تأثير كبير على النمو في بنين. وقُدمت أدلة مماثلة فيما يتعلق بالكامبيرون (غورا: Ghura، ١٩٩٧). وبيّنت دراسات أخرى أن رأس المال العام منتج عموماً ويحفز الإنتاج على الصعيد القطاعي أو الوطني. ومن الأمثلة على ذلك، الدراسة التي أعدها فيديركي وآخرون: Fedderke et al. (٢٠٠٦) عن جنوب أفريقيا. ويمكن العثور على أدلة تجريبية إضافية داعمة على دور الاستثمار العام في عملية النمو في أفريقيا في ما كتبه فوسو وآخرون: Fosu et al. (٢٠١٢). وتؤكد هذه الاستنتاجات الدور الاستراتيجي للاستثمار العام في عملية النمو.

هاء - تراجع معدلات الاستثمار العام

١٣ - بالمقارنة بأوائل ثمانينات القرن العشرين، تراجعت معدلات الاستثمار العام في أفريقيا تراجعاً حاداً خلال العقد الماضيين. وعلى وجه الخصوص، تراجعت معدلات الاستثمار العام من الحد الأقصى البالغ ١١,٥ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى نحو ٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وعلى عكس ثمانينات القرن العشرين، كانت معدلات الاستثمار العام في أفريقيا مستقرة نسبياً في تسعينيات القرن العشرين وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما كان المعدل المتوسط يبلغ نحو ٧,٥ في المائة في كل عقد من هذين العقدتين.

١٤ - وهذه الأرقام تقل عما اعتبرته دراسة حديثة حداً أمثل بالنسبة إلى أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تُبين نماذج محاكاة النمو أن معدل الاستثمار العام الذي يزيد الاستهلاك إلى حده الأقصى يتراوح بين ٨,٤ في المائة و١١ في المائة، بحسب معدلات الخصم المستخدمة (فوسو وآخرون: Fosu et al.، ٢٠١٢). وعلى الصعيد القطري، تبين الأدلة أن معدلات الاستثمار العام في ٢٣ بلداً على الأقل قد تراجعت خلال العقد الماضيين، وحدثت أشد التراجعات في البلدان التالية: إريتريا، من ١٧,٦ إلى ١٣,٤ في المائة؛ وكابو فيردي، من ١٨,١ إلى ١٣ في المائة؛ وليسوتو، من ١٨,٢ إلى ٩,١ في المائة؛ ومصر، من ١٤,٥ إلى ٨,٢ في المائة.

واو - إطلاق الإمكانيات الاستثمارية من أجل تحقيق نمو يُحدث تحولاً

١٥ - يشير استعراض أدبيات التنمية الاقتصادية الأفريقية إلى أن المحددات الرئيسية للاستثمار في أفريقيا هي إمكانية الوصول إلى الائتمان وتكلفة التمويل، والمدخرات المحلية،

والمخاطر وعدم التيقن، وانعدام المساواة في توزيع الدخل، والبيئة السياساتية والاستثمارية كما تتجلى، على سبيل المثال، في مستوى البنية التحتية وجودتها. ومن الواضح أنه بالنظر إلى عدم تجانس البلدان الأفريقية، تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل من بلد إلى آخر. ومع ذلك يخلص التقرير إلى أن العائق الأشد أمام الاستثمار في معظم البلدان الأفريقية هو ضعف إمكانية الوصول إلى التمويل الميسور، وضعف البنية التحتية والمخاطر وعدم التيقن.

زاي - الانخفاض في التمويل الخارجي

١٦ - تاريخياً، استخدمت البلدان الأفريقية التمويل الخارجي، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض والمساعدة الإنمائية الرسمية، لكي تكمل الموارد المحلية من أجل الاستثمار. ويُستدل على ذلك بالفجوة الإيجابية في القارة بين الاستثمارات والمدخرات خلال العقود القليلة الماضية. فعلى سبيل المثال، كانت الفجوة بين الاستثمارات والمدخرات خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هي ٢،١ في المائة. وضافت هذه الفجوة كثيراً في الفترة الأخيرة. ففي الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، على وجه الخصوص، سجلت أفريقيا فجوة سلبية بين الاستثمارات والمدخرات بلغت ٨،٢ في المائة، مما يبين أن الاستثمارات الإضافية تمول من موارد محلية.

١٧ - وتشهد البلدان الأفريقية الغنية بالنفط فائضاً كبيراً في المدخرات بالمقارنة بالاستثمار، فقد بلغ المعدل المتوسط للدخار بالنسبة إلى الاستثمار ١٥٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢. وفي المقابل، سجلت البلدان الأفريقية غير الغنية بالنفط معدلاً منخفضاً من الادخار بالنسبة إلى الاستثمارات بلغ ٢،١٧ في المائة خلال الفترة نفسها. وزاد معدل الادخار بالنسبة إلى معدل الاستثمار زيادة كبيرة في حالة البلدان الغنية بالنفط، خصوصاً منذ ثمانينات القرن العشرين، إذ ارتفعت ارتفاعاً شديداً خلال فترات الرواج النفطي.

١٨ - وتعتمد البلدان الأفريقية أيضاً على المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل الاستثمار أكثر من نظيراتها من البلدان النامية الأخرى. فنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ كانت هي ٨،٦٨ في المائة في حالة أفريقيا، بالمقارنة بنسبة ١،٢٣ في المائة في حالة البلدان النامية الأخرى. والثغرة أكبر حتى من ذلك في حالة الاستثمار العام: فقد كانت ٣،٢٣٩ في المائة في حالة أفريقيا، بالمقارنة بنسبة ٣،٨٤ في المائة في حالة البلدان النامية الأخرى. ولكن يبدو أن البلدان الأفريقية الغنية بالنفط تعتمد بقدر أقل على المساعدة الإنمائية الرسمية، بمعدل بلغ ٩،٣٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، بالمقارنة بمعدل قدره ٧٨ في المائة للبلدان غير الغنية بالنفط.

١٩ - وتشهد البلدان الأفريقية أيضاً نسباً أعلى من الديون إلى الاستثمار، بالمقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وتوجد في أفريقيا أنماط أقل تمييزاً فيما يتعلق بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى الاستثمار. وتشهد البلدان الغنية بالنفط معدلات أعلى بقليل، الأمر الذي يتسق مع الاتجاه الملحوظ نحو البحث عن الموارد من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية.

ثانياً - الرسائل والتوصيات الرئيسية

٢٠- يشير تحليل النمو الاقتصادي في أفريقيا خلال العقدين الماضيين إلى أنه نمو هش وذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى الطبيعة الهيكلية للنمو. وفي ضوء هذه الخلفية، يدفع التقرير بأن الاستمرار في تحقيق النمو من أجل خلق فرص عمل والحد من الفقر في أفريقيا في الفترة الممتدة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل يتطلب تحولاً هيكلياً وبأن الاستثمار محرك رئيسي للتحوّل. ووفقاً لهذا التقرير، يتطلب تحقيق النمو المطرد الذي يفرضه التحول في أفريقيا توسيع مصادر النمو من جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد. وفي جانب الطلب، يعني ذلك الموازنة بين إسهام الاستهلاك وإسهام الاستثمار في عملية النمو. ومن جانب العرض، ينطوي ذلك على حفز التحول من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة المرتفعة الإنتاجية، داخل كل قطاع من قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات وفيما بين هذه القطاعات.

٢١- ويبحث التقرير برسالة أخرى مفادها أن تعزيز إسهام الاستثمار في النمو في أفريقيا يتطلب زيادة حجم الاستثمار، وتحسين إنتاجية الاستثمارات القائمة والاستثمارات الجديدة، وضمان أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية. ويدفع التقرير، على وجه الخصوص، بأن زيادة مستوى الاستثمار ومعدله دون تدعيم إنتاجية هذا الاستثمار على مر الوقت، ودون ضمان أن تذهب هذه الاستثمارات إلى القطاعات الاستراتيجية، سيؤدي إلى نتيجة عكسية. ومن المهم أن ثمة حاجة إلى المزيد من الاستثمارات العامة في أفريقيا، خصوصاً في البنية التحتية، من أجل حفز الاستثمار الخاصة. وفي هذا السياق، يكمل الاستثمار العام والاستثمار الخاص أحدهما الآخر؛ ولذلك ينبغي أن تركز السياسات الحكومية على كيفية استغلال أوجه التكامل هذه بدلاً من الترويج لنوع من الاستثمار على حساب النوع الآخر.

٢٢- ويشدد التقرير على ضرورة أن تعتمد الحكومات الأفريقية نهجاً أكثر اتساقاً في الترويج للاستثمار إذا كان لها أن تضطلع بدور فعال في التحول الاقتصادي في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي أن تؤدي سياسات الاقتصاد الكلي إلى الأخذ بأسعار فائدة تعيق الاستثمار، كما لا ينبغي لأسعار الفائدة المقررة على الأوراق المالية الحكومية أن تكون مرتفعة لدرجة تدفع المصارف إلى الاحتفاظ بالاحتياطيات الفائضة وتقليص الإقراض للقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، يتعين على البلدان الأفريقية أن تغير نهجها فيما يتعلق بالترويج للاستثمار الأجنبي المباشر لأن هذا النهج يميّز ضد المستثمرين المحليين وله آثار سلبية على تنظيم المشاريع والاستثمار محلياً. إذ تقدم الحكومات الأفريقية حوافز سخية إلى المستثمرين

الأجانب مما يضع المستثمرين المحليين في وضع غير مؤاتٍ ومما يتعارض مع الجهود الرامية إلى تعزيز عملية تنظيم المشاريع والاستثمار محلياً. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تحقيق الاتساق بين السياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتلك التي تهدف إلى تطوير عملية تنظيم المشاريع محلياً.

٢٣- وبالإضافة إلى الرسائل التي نوقشت أعلاه، يقدم التقرير توصيات سياسية محددة بشأن كيفية حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يُحدث تحولاً في أفريقيا. ويُسلط الضوء أذناه على بعض التوصيات السياسية التي تتناول مسائل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ألف- زيادة مستوى ومعدل الاستثمار

٢٤- توجد حاجة إلى أن تزيد البلدان الأفريقية من مستوى ومعدل الاستثمار. ويتطلب ذلك اعتماد إطار لسياسات الاقتصاد الكلي يكون أكثر اتساقاً فيوازن، على سبيل المثال، هدف المحافظة على استقرار الأسعار وهدف النهوض بالنمو والعمالة.

٢٥- ولا بد أيضاً من عكس التحيز القائم في السياسات ضد الاستثمار العام، الذي ظل سائداً في أفريقيا منذ ثمانينات القرن العشرين لأن الاستثمار العام، خصوصاً في البنية التحتية، مطلوب على نحو عاجل لحفز الاستثمار الخاص. وفي هذا الصدد، يشجع التقرير الحكومات الأفريقية على تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين حشد الموارد المحلية من أجل إيجاد حيز مالي يعطي دفعة للاستثمارات العامة في البنية التحتية، خصوصاً في مجالي الطاقة والنقل اللذين يصعب فيهما كثيراً اجتذاب استثمارات القطاع الخاص.

٢٦- وفيما يلي بعض التدابير السياسية الرامية إلى تحسين حشد الموارد المحلية: توسيع القاعدة الضريبية عن طريق استغلال إمكانات زيادة العائدات الضريبية من خلال الضرائب على الممتلكات والضرائب البيئية، وتحسين إدارة الضرائب والجمارك، وتطوير وتعزيز النظام المالي، وإدارة واستخدام ثروات الموارد الطبيعية بفعالية أكبر.

٢٧- و معالجة أوجه القصور في أسواق الائتمان، التي تجعل من الصعب على المشاريع إمكانية الحصول على القروض بأسعار فائدة ميسورة، هي أمر يتسم بأهمية حاسمة لحفز الاستثمار في البلدان الأفريقية. ففي عدة بلدان منها، تصعب إمكانية الحصول على ائتمان، وتميل المصارف التجارية إلى الاحتفاظ باحتياطات فائضة بدلاً من تقديم قروض إلى القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن أسعار الفائدة على القروض المصرفية تبلغ من الارتفاع ما يجعلها تعيق الاستثمار. وإحدى طرق الحد من العوامل التي تحفز المصارف إلى الاحتفاظ باحتياطات فائضة في شكل أوراق مالية حكومية هي ضمان ألا تكون عائدات هذه الأوراق المالية مرتفعة جداً. ومن الأمور التي يمكن أن تساعد أيضاً هنا الحد من أوجه عدم التماثل من حيث المعلومات بين الدائنين والمقرضين من خلال تعزيز دعم إنشاء مكاتب ائتمان خاصة

وسجلات ضمانات المنقولات. وعلاوة على ذلك، يمكن لإنشاء مخططات ضمان جزئية للقروض أن يؤدي دوراً هاماً في تشجيع المصارف على تمويل استثمارات القطاع الخاص.

٢٨- ويشدد التقرير على الحاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على التمويل الطويل الأجل من خلال إنشاء وتعزيز المصارف الإئتمانية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولكنه ينبه إلى أن نجاح هذه المصارف يتوقف على تمتعها بولايات مرنة وباستقلالية في العمليات، وعلى تقيدها بممارسات الحوكمة والإدارة السليمة، وامتلاكها لآلية ذات مصداقية لتقييم الأداء بانتظام. ويُسلّم التقرير أيضاً بما لتطوير أسواق رؤوس الأموال من دور ممكن في تحسين إمكانية الحصول على التمويل الطويل الأجل في أفريقيا. إذ يمكن لذلك، على سبيل المثال، أن ييسر توجيه المدخرات الطويلة الأجل من صناديق المعاشات التقاعدية ومن التأمين إلى الاستثمارات الطويلة الأجل. بيد أنه بالنظر إلى الحجم الصغير للاقتصادات الأفريقية، يكون من المحتمل بدرجة أكبر أن تكون أسواق رؤوس الأموال أكثر فعالية إذا ما أُقيمت وطُورت على الصعيد الإقليمي.

٢٩- ويتسم تقليص المخاطر وأوجه عدم التيقن التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب بأهمية حاسمة أيضاً في حفز الاستثمار في أفريقيا. فعدم الاستقرار السياسي، وتقلبات الاقتصاد الكلي، وقلب السياسات رأساً على عقب تشكل جميعها مصادر للمخاطر ولعدم التيقن في أفريقيا وتكون لها آثار سلبية على الاستثمار. فعدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، على سبيل المثال، قد يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الفائدة الحقيقية وإلى جعل الإقراض والاستثمار أمرين صعبين. وتتطلب معالجة مسألة المخاطر وأوجه عدم التيقن الحد من قلب السياسات رأساً على عقب، وبذل المزيد من الجهود لضمان نشر المعلومات المتعلقة بالسياسات الحكومية على نطاق واسع بين أفراد الجمهور، والحد من عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، والحفاظ على السلام والأمن.

٣٠- ويمكن للتخفيف من حالة عدم التيقن في السياسات النقدية - من خلال جملة أمور بينها، على سبيل المثال، ربط التغييرات في أسعار الفائدة بحركة المتغيرات الحقيقية مثل النمو الحقيقي في الناتج أو العمالة - أن يعزز أيضاً الشفافية في تحديد أسعار الفائدة، وأن يحد من حالة عدم التيقن وأن يشجع الشركات على الاستثمار في مشاريع طويلة الأجل. ومن شأن تحسين المعلومات المتعلقة بالقواعد واللوائح التنظيمية التي تحكم الاستثمار أن يحد من حالة عدم التيقن وأن يُسهم في تشجيع الاستثمار. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن توفير المعلومات تقع على عاتق الحكومة، يمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي أيضاً دوراً هاماً في هذا المجال.

٣١- والطلب على الاستثمارات يتوقف على البيئة السياساتية والاستثمارية، كما تتجلى، على سبيل المثال، في توافر البنية التحتية وفي حالة هذه البنية. إذ يشكل توافر البنية التحتية ونوعيتها الجيدة حافزاً للشركات على الاستثمار. وتؤثر حالة البنية التحتية أيضاً على الحوافز التي تدفع المصارف إلى إقراض القطاع العقاري. فمثلاً في البلدان التي تعاني من انقطاعات

شديدة في التيار الكهربائي، تتردد المصارف في تمويل المشاريع في مجال الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية بسبب الاحتمال المرتفع لنعثر القروض في هذه القطاعات. ولذلك فإن الاستثمار العام في الصناعات التحويلية هام في إعطاء دفعة للاستثمار. وتشتمل التوصيات السياسية الأخرى المتعلقة بحفز الاستثمار على تقليص عدم المساواة في توزيع الدخل والأصول، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتطوير شبكات الإنتاج الإقليمية.

باء- ضمان توجيه الاستثمار إلى القطاعات الاستراتيجية والقطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد

٣٢- بعض الأنشطة والقطاعات هي ذات أهمية بالغة في بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق نمو مطرد يحدث تحولاً. وهي تشمل أنشطة البنية التحتية وأنشطة إنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. وتحدد الخطط أو الرؤى أو الأطر الإنمائية الوطنية لمعظم البلدان الأفريقية هذه القطاعات بوصفها قطاعات استراتيجية أو قطاعات ذات أولوية. بيد أن المصارف التجارية والمؤسسات المالية في أفريقيا تتردد عموماً في تمويل المشاريع في هذه القطاعات مفضلة إقراض القطاعات غير الإنتاجية.

٣٣- وأحد التحديات التي تواجه الحكومات الأفريقية في هذا الصدد هو كيفية الترويج للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية أو القطاعات ذات الأولوية من خلال إعادة توجيه الموارد المالية نحو هذه القطاعات. ويدفع التقرير بأن للسياسة الصناعية دوراً هاماً تؤديه في تحقيق هذا الهدف. وهو يرى أن المصارف المركزية يمكنها تشجيع الإقراض للقطاعات الاستراتيجية من خلال اعتماد سياسة (خصم) لإعادة التمويل تعطي الأفضلية لإقراض هذه القطاعات. وتشمل هذه السياسة تحديد سعر خصم متميز أقل فيما يتعلق بالسلف المصرفية المخصصة لتمويل الاستثمار في قطاعات أو أنشطة استراتيجية. وثمة طريقة أخرى لإعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية، خصوصاً في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تتمثل في تشجيع المؤسسات المالية على استخدام تدفق التحويلات المالية كضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى إلى الحصول على التمويل للقيام باستثمارات إنتاجية. ويمكن لاستحداث مخططات للضمانات الائتمانية الجزئية أن يزيد أيضاً من تدفق الأموال نحو القطاعات والمجموعات الاستراتيجية مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهناك أيضاً تدابير غير مالية يمكن للحكومات أن تتخذها لتشجيع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، يتمثل أحدها في تقديم المعلومات السوقية والمعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة في تلك القطاعات.

جيم - تحسين إنتاجية الاستثمار

٣٤- إن تحسين إسهام الاستثمار في تحقيق النمو والتحول هو أمر لا يتعلق بزيادة حجم الاستثمار فحسب بل يتعلق أيضاً بتحسين إنتاجية أو جودة الاستثمارات القائمة والاستثمارات الجديدة. وبينما توجد بعض الأدلة على حدوث تحسّن في إنتاجية الاستثمار في أفريقيا خلال العقدين الماضيين فإن هذا الاستثمار إما قد ظل على حاله أو تراجع في كثير من البلدان الأفريقية خلال الفترة نفسها. وفي ضوء هذه الخلفية، يؤكد التقرير على الحاجة إلى قيام الحكومات الأفريقية بتعزيز جهودها من أجل تحسين إنتاجية الاستثمار.

٣٥- وفيما يتعلق بتحسين إنتاجية الاستثمار الخاص، يدفع التقرير بأن تطوير قدرات القوى العاملة، وتوفير بنية تحتية جيدة، وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان الميسور التكلفة، وخفض التكاليف المرتفعة لعوامل الإنتاج هي جميعها طرق للتغلب على هذا التحدي. ولزيادة إنتاجية الاستثمار العام، خصوصاً في مجال البنية التحتية، يوصي التقرير بتحسين عملية انتقاء المشاريع وإنجازها، وتحقيق قيمة أعلى من البنية التحتية القائمة من خلال صيانة الأصول ومن خلال تحديد أدق لأهداف الاستثمار العام. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إعادة تركيز الاستثمار العام في مجالات كالطاقة والنقل، تمثل بعض العراقيل التي تعيق تعزيز الاستثمار في أفريقيا.

٣٦- وفي حين أن مسؤولية حفز الاستثمار لإحداث تحول في أفريقيا تقع على عاتق الحكومات الوطنية، فإن ثمة مسائل ذات بعد دولي لها تأثير على قدرة هذه الحكومات على تحقيق أهدافها الإنمائية. وتشمل هذه المسائل: الاستثمار الأجنبي المباشر، وهروب رؤوس الأموال، والمساعدات، والتجارة الدولية. وتناقش أدناه التوصيات السياسية التي يقدمها التقرير في كل مجال من هذه المجالات.

دال - تعزيز الروابط بين مؤسسات الأعمال المحلية ومؤسسات الأعمال الأجنبية

٣٧- شهدت البلدان الأفريقية زيادة يُعتد بها في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الماضي لكن توجد أوجه قلق من أن تأثير هذه التدفقات على التنمية قد ظل محدوداً، وهو أمر يرجع جزئياً إلى ضعف الروابط بين مؤسسات الأعمال الأجنبية ومؤسسات الأعمال المحلية. وإن عدم توافر البنية التحتية الملائمة والعمالة الماهرة، إلى جانب القدرة الاستيعابية المنخفضة، وعدم اتساق السياسات، والافتقار إلى قطاع خاص محلي مفعم بالحيوية، هي جميعها بعض العوامل المسؤولة عن ضعف الصلات بين مؤسسات الأعمال المحلية ومؤسسات الأعمال الأجنبية في أفريقيا. وينبغي للحكومات الأفريقية أن تقيم هذه الصلات وتعززها عن طريق تطوير وتحسين مهارات القوى العاملة، وكذلك عن طريق رفع القدرة الاستيعابية للشركات المحلية، مثلاً بفرض متطلبات نقل التكنولوجيا على عمليات

الاستثمار الأجنبي المباشر. وثمة حاجة أيضاً إلى تشجيع المشاريع المشتركة بين مؤسسات الأعمال المحلية ومؤسسات الأعمال الأجنبية وجعل السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر متسقة مع تشجيع عملية تنظيم المشاريع محلياً. وفي هذا الصدد، يقترح التقرير ألا تشجع الحكومات الأفريقية الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تميز ضد المستثمرين المحليين. وعلاوة على ذلك، فإذا كان يلزم استخدام الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه ينبغي عندئذ استخدامها بصورة رئيسية في اجتذاب استثمارات جديدة في الأنشطة التي لا يستطيع البلد اجتذاب المستثمرين إليها دون هذه الحوافز. فعلى سبيل المثال، لا تكون الحوافز في معظم الحالات ضرورية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية لأن هذه الاستثمارات ستأتي على أي حال بالنظر إلى الطلب المرتفع على هذه الموارد واهتمام المستثمرين بهذا القطاع.

هاء- الحد من هروب رؤوس الأموال من أجل حفز الاستثمار

٣٨- تخسر أفريقيا مقادير كبيرة من الموارد كل عام في شكل هروب لرؤوس الأموال. ويؤكد التقرير على الحاجة إلى معالجة مشكلة هروب رؤوس الأموال من أجل التمكن من رصد المزيد من الموارد للاستثمار في أفريقيا. وثمة حاجة إلى بذل جهود على الصُّعد الدولي والإقليمي والوطني من أجل كبح هروب رؤوس الأموال. إذ يلزم، على سبيل المثال، التعاون الدولي لمنع التهرب الضريبي والنقل غير المشروع لرؤوس الأموال عبر الحدود.

٣٩- وقد أُتخذت بعض التدابير مؤخراً على الصعيدين الإقليمي والدولي لمعالجة هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، التزمت مجموعة الثمانية في عام ٢٠١٣ بمكافحة التهرب الضريبي على الصعيدين الوطني والدولي. والتزمت المجموعة أيضاً بوضع قواعد لضمان عدم قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل الأرباح عبر الحدود من أجل تفادي الضرائب. وعلى صعيد القارة، أنشأت منظمات إقليمية أفريقية 'الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا' لتقديم المشورة للحكومات بشأن طبيعة وحجم هذه التدفقات ولتقديم رؤى مستنيرة بشأن كيفية مواجهة هذا التحدي.

٤٠- ويشدد التقرير على ضرورة أن تحسّن الحكومات الأفريقية إدارة الضرائب والجمارك، وأن تضمن الشفافية في إدارة واستخدام الموارد الطبيعية، وأن تعيد النظر في سياستها المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لكي تضمن ألا تسهم الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستفيد من الحوافز، في التدفقات المالية غير المشروعة.

واو- استخدام المساعدات لحفز الاستثمار

٤١- يمكن للمساعدات أن تؤثر تأثيراً أكثر إيجابية على التنمية في أفريقيا إذا ما وُجّهت بقدر أكبر، على سبيل المثال، نحو حفز الاستثمار عن طريق استخدامها كآلية ضمان للحد من المخاطر التي يواجهها المقرضون والمستثمرون. فكثيراً ما تتردد المصارف في إقراض المستثمرين بسبب المخاطر التي تنطوي عليها مشاريعهم. ومن شأن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في تقديم ضمانات جزئية إلى المصارف أن يشجعها على الإقراض، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار. ويشدد التقرير على الحاجة إلى توجيه المزيد من المساعدات نحو القطاعات الإنتاجية بغية بناء القدرات الإنتاجية في القارة. وترد في التقرير توصية أخرى بتشجيع الشركاء الإنمائيين على استخدام مزيد من المساعدات في إزالة المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية، خصوصاً في قطاعي الطاقة والنقل، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً من خلال مبادرة "توفير الطاقة لأفريقيا".

زاي- حفز الاستثمار من خلال تدعيم التجارة الدولية

٤٢- تستطيع البلدان الأفريقية أيضاً أن تحفز الاستثمار عن طريق تعزيز التجارة الدولية. فالوصول إلى سوق أكبر عبر التجارة سيشجع للبلدان الأفريقية استغلال وفورات الحجم المرتبطة بالإنتاج من أجل سوق كبيرة، مما يؤدي إلى تدعيم قدرتها التنافسية وحفز الاستثمار. وفي هذا الصدد، يؤكد التقرير على الحاجة إلى أن يمنح المجتمع الدولي البلدان الأفريقية إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق، خصوصاً في مجالات كالزراعة التي تحظى فيها هذه البلدان حالياً بميزة نسبية. بيد أن تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق لن يفيد البلدان الأفريقية إلا إذا امتلكت هذه البلدان القدرات الإنتاجية اللازمة للاستفادة من الفرص الناشئة عن إتاحة إمكانية الوصول هذه. ولذلك، فمن المهم بناء القدرات الإنتاجية في أفريقيا أيضاً للتمكن من تحسين تقاسم المعلومات بشأن الفرص المتاحة للوصول إلى الأسواق، كي يتمكن منظمو المشاريع الأفارقة من الاستفادة بقدر أكبر من هذه الفرص.

٤٣- ونظراً إلى أن تكاليف التجارة الدولية تؤثر تأثيراً سلبياً على التجارة والاستثمار في أفريقيا، يكون من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي والتقني إلى البلدان الأفريقية لتمكينها من تنفيذ الاتفاق المتعلق بتدابير تسهيل التجارة الذي أقره أعضاء منظمة التجارة العالمية في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويؤكد التقرير أيضاً على الحاجة إلى أن تتخذ الحكومات الأفريقية نهجاً أكثر اتساقاً بشأن المفاوضات والاتفاقات التجارية المختلفة التي تشارك فيها لكي تضمن أن تؤدي النتائج المتحققة إلى دعم التحول الاقتصادي والتنمية في أفريقيا دعماً متبادلاً.

- Fedderke JW, Perkins P and Luiz JM (2006). Infrastructural investment in long-run economic growth: South Africa 1875–2001. *World Development*. 34(6):1037–1059.
- Fosu AK, Getachew YY and Zieseemer T (2012). Optimal public investment, growth, and consumption: Evidence from African countries. Centre for the Study of African Economies Series Working Paper. WPS/2011-22. University of Oxford. Oxford.
- Ghura D (1997). Private investment and endogenous growth: Evidence from Cameroon. International Monetary Fund Working Paper. WP/97/165. Washington, D.C.
- Klemm A (2013). Growth following investment and consumption-driven current account crises. International Monetary Fund Working Paper. WP/13/217. Washington, D.C.
- Samake I (2008). Investment and growth dynamics: An empirical assessment applied to Benin. International Monetary Fund Working Paper. WP/08/120. Washington, D.C.
- UNCTAD (2012). *Economic Development in Africa Report 2012: Structural Transformation and Sustainable Development in Africa*. United Nations publication. Sales No. E.12.11.D.10. New York and Geneva.